دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أزمة الفكر السياسي العربي : أفكار وملاحظات
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	مروة، كريم
المجلد/العدد:	مج15, ع159
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	مايو
الصفحات:	134 - 139
رقم MD:	712689
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الحكومات العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/712689

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أزمة الفكر السياسي العربي (أفكار وملاحظات)

كريم مروّة

مفكر وسياسي لبناني.

أكثرنا من الحديث، في السابق، عن الأزمة في البلدان العربية. واعتبرناها أزمة عميقة تطال كل جوانب الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية. وأكدنا أنها مرشّحة، بسبب طبيعتها، للتفاقم الدائم. وأعطينا للثقافة وللفكر النظري، وللفكر السياسي، بوجه خاص، مكاناً متميزاً في هذه الأزمة.

وبرغم الاختلاف الكبير في تحديد طبيعة هذه الأزمة، وسماتها ومظاهرها، بين الباحثين، فقد كان هناك اجماع بينهم على الإقرار بوجودها، ولو بأسماء مختلفة. وبسبب الاختلاف هذا، الذي يعود إلى الاختلاف في الفكر النظري، وإلى الاختلاف في مستوى ونوع الثقافة، وفي مفهومها، وإلى الاختلاف في الفكر السياسي، وهو الفكر النظري مقروناً بالبرنامج وبالممارسة السياسية، لم يكن من الممكن الوصول إلى تحديد الطرق والوسائل المؤدية إلى حل هذه الأزمة، أو تلمّس عناصرها الأساسية. ولم يكن من الممكن، في الوقت ذاته، وبسبب هذه الاختلافات كلها، تأسيس حركة بديلة، حركة تغيير، قادرة على اجتذاب القوى الاجتماعية والسياسية المتضررة من الأزمة وصاحبة المصلحة في ايجاد حل حقيقي لها.

غير أن تناول المسألة يختلف، اليوم، عنه في السابق. إذ ان ما حصل من تغيرات في بلداننا، في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي الحركة الثورية، وما حصل ويحصل من تغيرات كبرى في العالم، يفرض علينا نوعاً مختلفاً من البحث. كما يفرض علينا تغييراً معيناً في بعض مفاهيمنا، بما في ذلك الأساسي منها. فهذه التغيرات لم تنحصر في فشل، مؤقت أو مديد، لتجربة بناء الاشتراكية، أو لنموذج معين منها. بل هي طالت، بالعمق، أسس الفكر الاشتراكي العلمي، على تنوع وتعدّد مصادره ومدارسه وتياراته. وطالت، بالأخص، الماركسية التي ساد فهم معين لها في الحركة الشيوعية، وطالت حتى ماركسية ماركس، بالذات. وهي ستُحدث بالتأكيد، تغيرات مماثلة في الفكر البرجوازي الليبرالي. وهذه التغيرات، وانعكاساتها، ونتائجها، ليست سهلة التحديد، بل هي تحتاج إلى زمن ضروري، وإلى جهد استثنائي، وإلى اجتهاد وابداع في البحث، لكي يمكن معرفتها أو معرفة أجزاء منها.

كيف يمكن، إذن، أن نتابع أبحاثنا في أمور الأزمة في بلداننا دون أن نتوقف عند هذا النوع العاصف الشامل من الأزمة الذي يصيب العالم كله، بفعل الزلزال السوفياتي؟

من هنا الصعوبة القصوى التي تواجه الباحث، اليوم، لا سيما في بلدان مثل بلداننا، معروفة بتخلّفها، وتبعيتها، وبالصراعات من كل الأنواع التي تملأ الحياة فيها، وتؤدي إلى تفكك مجتمعاتها، فتعرقل، بذلك، استكمال بناء هذه المجتمعات بما يحقق لها التقدم. ومن هنا الصعوبة، أيضاً، التي تواجه الباحث الماركسي الذي، وهو يمسك بجملة من القوانين القابلة للحياة والاستمرار والتطور في الماركسية، يسعى إلى تحديد فكره والتحرر من الآثار السلبية للماركسية المشوّهة والجامدة التي سادت، بشكل تعسفي وقمعي، خلال ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن، والانفتاح على الأفكار الأخرى ذات الصلة بحركة التعبير، وحتى تلك التي هي، بالتعريف، في موقع النقيض لهذه الحركة، أي الأفكار البرجوازية ذاتها. والتحرر والانفتاح لا يعنيان، بالنسبة إلي، لا الاندماج، ولا الأخذ دون حساب. بل هما يعنيان، بشكل دقيق، التحرر من الجمود، والانفتاح على كل ما يمكن أن تحمله من جديد ايجابي التطورات التي تحصل في عالمنا، في شتى المجالات، بما في ذلك التطورات التي شهدها النظام الرأسمالي ذاته، في السابق، والتطورات التي يشهدها، اليوم، وسيشهدها غداً، بفعل انهيار النظام الاشتراكي العالمي في مركزه الأساسي، الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية.

ولست أزعم لنفسي القدرة على اختراق هذه الصعوبات الكبرى في اكتشاف الوسائل الأفضل لولوج طريق البحث الصحيح، الذي يتلاءم مع طبيعة هذه التغيرات الكبرى، في موضوع الأزمة، في البلدان العربية، بعامة، والأزمة في الفكر السياسي العربي، بخاصة. ولذلك، فإني أقترح أن أخوض في هذا البحث في صيغة أفكار وملاحظات، تجنباً للادعاء، وتوخياً لفتح المجال أمام النقاش، ومن منطلق الإقرار بأن الحقيقة بحاجة لأن يبحث عنها الجميع، وبشكل جماعي. وهو الأمر الذي يتطلب توفير شروطه وانضاجها، شروطه الذاتية، وشروطه في الواقع الموضوعي، في آن.

وبوسعي أن أقدم، هنا، كعناصر للنقاش، خمسة أنواع من الأفكار والملاحظات:

أولاً: يهمّني أن أشير إلى أن أول مظهر للأزمة في الفكر السياسي إنما يتجسد في الفكر السائد. وهذا الفكر هو فكر برجوازي. إلّا أنه فكر برجوازي متخلّف وهجين. وهو يستمد سماته هذه من المستوى المتخلف لتطور بلداننا. وهو مستوى يتفاوت بين بلد وآخر. ومصدر هذا التخلف هو أن البلدان العربية لم تستطع، بسبب وقوعها تحت السيطرة العثمانية ما يقرب من خمسة قرون، أن تحقق ثورتها البرجوازية، وأن تستكمل حركة النهضة التي كانت قد بدأت في القرن التاسع عشر. كما لم تستطع أن تحقق الاصلاح الديني الذي كان قد بدأ أيضاً في الوقت نفسه، وخنق في المهد، من قبل السلطنة العثمانية، والسلطات المحلية، وسلطات المؤسسة الدينية. وأسهم في قمع هذه الحركة المجتمع برمته الذي لم يكن مهيأ بسبب تدني الوعي فيه، وبسبب سيادة القمع السياسي والديني، للتجاوب مع هذا النوع المتقدم، والمعقد من الحركة، رغم الحاجة الموضوعية إليه.

وكان من جرّاء ذلك أن المجتمعات العربية ظلت مفككة، وإن بنسب متفاوتة. ولم يشذ عن هذا التفكك، أو عن مظاهر منه، على الأقل، حتى المجتمع المصري، الذي ورث مؤسسة قوية ومركزية للدولة من تاريخه القديم، والذي دخل في التطور البرجوازي الحديث بفعل حملة نابليون على مصر، وما اقترن بها من تحديث أسهمت في تطويره البعثات المصرية إلى فرنسا وأوروبا. وهو

التمايز الذي حرص محمد علي وابنه ابراهيم على تعميقه وتطويره، ازاء السلطنة العثمانية، والعديد من الولايات التي كانت تتبع لها.

الفكر، إذن، بشكل عام، والفكر السياسي للطبقة السائدة، بشكل خاص، لم يكونا منسجمين، منسقين. وظلا يعبّران، بتأرجحهما، وبالطابع الانتقائي الذي لازمهما، عن أزمة انتماء إلى الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الملموس للبلدان العربية. وقد أدّى هذا الأمر إلى أن السياسة لم تكتسب طابعاً محدداً في هذه البلدان، بل كانت، بسبب غياب الديمقراطية في المجتمع وفي الحياة العامة، تفتقد إلى أسس وقواعد ومبادىء تستخلص عادة من المصالح المهددة للطبقات السائدة والمسودة وللايديولوجيات التي تعبّر عن هذه المصالح. وقد سيطرت في الفكر السياسي العربي، منذ زمن طويل، ولا تزال، المواقف العاطفية، وبعضها طائفي، وبعضها قبلي. كما افتقد هذا الفكر القدرة على الاستناد إلى العلم والعقلانية في صياغة المواقف وفي تحديد العلاقات، وفي وضع الخطط السياسية، وفي مراجعة الأخطاء، إثر الهزائم. وجميعها شكلت عناصر الأزمة الراهنة في الفكر السياسي العربي. وقد تركت هذه الأزمة انعكاساتها على مجرى الحياة كلها، وعلى العلاقات في المجتمع، وعلى القوانين العامة، وعلى شكل الدولة ومؤسساتها، وعلى شكل التطور واتجاهاته. وهذا هو الذي كان، ولا يزال، في أساس ما تروج له الحركة الثورية في بلداننا، بأن أزمة مجتمعاتنا هي أزمة بنيوية.

ثانياً: في مواجهة هذا الواقع المأزوم، في مجتمعاتنا العربية، برز فكر نقيض. ونقطة الانطلاق في هذا الفكر هي رفض هذا الواقع من خلال السعي لتقديم البدائل له. ولكن هذه البدائل لم تكن واضحة ولم تكن محددة، رغم كثرة البرامج والخطط السياسية والشعارات. والسبب الأساسي في ذلك هو أن هذا الفكر الذي تصدى لهذه المهمة التاريخية لم يكن واحداً. بل لقد كان متعدداً ومتنوعاً ومتناقضاً، لأن المدارس التي استند إليها عديدة ومتنوعة ومتناقضة.

فقد كان الليبراليون يعتبرون أن الحل الحقيقي للأزمة إنما يكمن في اعتماد الطريق الرأسمالي للتطور. ولكن مثل هذا الرأي لم يكن واقعياً. فالبلدان العربية ومجتمعاتها متخلفة في شتى المجالات. وتخلّفها قديم. وسلوك الطريق الرأسمالي للتطور يحتاج إلى توفير شروط داخلية وخارجية. وهذه الشروط لا تتوفر بقرار إرادي، ولا تسقط وحدها من السماء. ومثال حركة النهضة التي لم تستكمل تطورها بالغ الدلالة. كذلك مثال حركة الاصلاح الديني.

لذلك فإن أزمة الفكر الليبرالي قد ولدت معه. وظل أسير هذه الأزمة. وأدى هذا التأزم فيه إلى بروز تيارات فكرية أخرى راديكالية مناهضة له، متعارضة معه، كجزء من صراعها في الفكر السائد وتعبيراته السياسية والاجتماعية... فما سُمّي الفكر القومي العربي كان البديل الأكثر جرأة. فقد اقتحم التجربة بأشكال مختلفة. واستخدم أصحاب هذا الفكر الانقلابات العسكرية في تحقيق برامجهم وشعاراتهم. وحاولوا تجديد فكرهم بالدمج بين الجانب الليبرالي فيه، وهو مأخوذ من التجربة الرأسمالية في أوروبا، وبالأخص من الأفكار الطوباوية في الثورة الفرنسية، من جهة، وبين الجانب الديني في التراث العربي، مقروناً بنوع من العلمانية، التي تفصل الدين عن الدولة، من جهة ثانية، وبين الجانب الماركسي تأثراً بأفكار الثورة الاشتراكية في روسيا، وتجربة الاتحاد السوفياتي، لجهة اعطاء بعد اجتماعي للمسألة القومية، من جهة ثالثة.

وكان أصحاب التجربة هذه بمعظمهم من المثقفين المتحدرين من أصول برجوازية صغيرة، ممن درسوا في معاهد أجنبية، أو سافروا إلى أوروبا وقرأوا الأدبيات الثورية في فرنسا وروسيا

القيصرية والسوفياتية والمانيا وبريطانيا، على حد سواء، وسواها... وقد أدى هذا المزج الانتقائي بين التيارات الفكرية في تكوين فكر جديد إلى المزيد من التشويش، لا إلى المزيد من الوضوح.

ولكن المظهر الأساسي للأزمة في هذا الفكر هو أن أصحابه اعتبروه الفكر الوحيد الصالح لحل أزمة المجتمع، فوضعوه في مواجهة كل التيارات الفكرية الأخرى. فأدى بهم ذلك إلى الصدام مع أوساط واسعة من المجتمع، رغم كونهم قد شكلوا في فترات معينة نقطة التقاء وجذب لأوسع فئات المجتمع. والسبب الأساسي في صدامهم مع الآخرين، رفضهم الاعتراف بأحد سواهم، وعجزهم عن ايجاد الحلول الحقيقية لأي من الأزمات القائمة، ووقوعهم بسبب الفشل والهزائم، أسرى الواقع القائم، بما في ذلك السلطة نفسها. والأمثلة على ذلك نأخذها من التجربة الناصرية، والتجربة البعثية، بمدارسها المختلفة، والتجربة الجزائرية، والتجربة اليمنية، رغم اختلافها الجوهري، وحتى التجربة الفلسطينية، ولا ننسى التجربة الليبية.

أما التيار الديني الاسلامي، فكان في البدء أصولياً بشكل يختلف عما هو عليه الآن. ولكنه كان يدعو إلى اعتماد الشريعة الاسلامية قاعدة للحكم. ولم يكن يقبل بسوى ذلك. فكان، بهذا الموقف، في حالة تناقض تناحرية مع الفكر السائد، والتمايز عن كل فكر نقيض، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وهذا هو المصدر الأساسي لأزمته العميقة.

وكانت للفكر الماركسي مدارسه المتعددة التي لم تقتصر على المدرسة الشيوعية، وجميع هذه المدارس كانت متناقضة، بدورها، مع كل التيارات الأخرى. إذ كان يعتبرها أصحابها أنها الفكر الطليعي الوحيد القادر على الاتيان بالحل للأزمة.

إن التعدد والتنوع والتناقض لا تشكل، وحدها، مصدراً للأزمة. بل هي قد تكون مصدر إثراء للحياة السياسية والفكرية، ولحركة التطور، لو ان الديمقراطية متوفرة في المجتمع، وفي العلاقات السياسية، وفي الدولة. ولكن بسبب غياب الديمقراطية، وبسبب التفكك في المجتمعات العربية، وبسبب طغيان الجانب الديني، بمعنى، السياسي، أي الطائفي، فقد تحول هذا التنوع والتعدد والتناقض إلى مجال صراع غالباً ما كان مدمراً. والنماذج على هذا الصراع عديدة جداً. وقد بلغت الذروة في حدتها، حتى داخل التيار الواحد، وطالت جميع هذه التيارات. بل هي برزت وتفاقمت حتى داخل الحزب الواحد.

ثالثاً: غير أن أخطر مظهر للأزمة في الفكر بعامة، وفي الفكر السياسي، بخاصة، هو ما ارتبط بالماركسية وبالحركة الشيوعية. وأبرز الأمثلة على أزمة هذا الفكر هو غربته، مع تفاوت في مستوى الغربة بين بلد عربي وآخر، وبين حزب وآخر، عن الواقع الموضوعي. والمقصود بالغرب، هنا، ليس، فقط، كون الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية قد التزمت بالارتباط بالمركز فاتكلت عليه حتى في تحليل واقع بلدانها. بل المقصود، اضافة إلى ذلك، أنها أهملت تراث بلادها، وغلّبت بشكل تعسفي جوانب في الحياة والنشاط والنضال على جوانب أخرى، غلّبت الجانب الاجتماعي على الجانب الوطني والقومي، وأهملت الحاجة إلى البحث والاجتهاد وإلى قراءة الماركسية في نصوصها الأصلية، من أجل استخدام ما هو كوني من الأفكار والقوانين فيها، وما هو متطابق مع ظروف بلادنا، والتمايز عمّا شاخ منها، ولم يعد قابلاً للحياة. فضلاً عن أنها اكتفت بالماركسية كما وصلت إليها، ولم تبذل الجهد الكافي للأخذ من كل النظريات ومن كل التجارب ما يمكن أن يسهم في إثراء فكرها وإنارة الطريق أمامها.

وأدى هذا الخلل في الفكر الماركسي السائد في البلدان العربية، إلى جعل الحركة الشيوعية،

في نهجها، وفي ممارساتها السياسية، وفي برامجها، وفي أشكال تنظيم أحزابها، تدخل في أزمة انتماء اجتماعي ووطني في بلادها، برغم كل ما قدمته من اسهامات باهرة في النضال الوطني والاجتماعي، وتصبح حركة معزولة غير مهيّأة لتشكيل البديل، وقد أسهم في كل ذلك ما اقترن باسم هذه الحركة من حالات مرضية كان يجري تعميمها بسرعة استثنائية، بواسطة الآلة البرجوازية الداخلية والخارجية، مع كثير من التشويه المقصود، من أجل خلق حاجز سياسي واجتماعي وروحي بين هذه الأحزاب وبين الجماهير، بل بينها وبين المجتمع، بشكل عام.

رابعاً: مظاهر الأزمة هذه في الفكر السياسي العربي ظلت تتفاقم رغم كل المحاولات التي جرت للحد منها من قبل كل هذه التيارات. والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه المحاولات لم تكن عميقة، ولم تكن بمجملها صحيحة، ولم تكن، بشكل خاص، متسقة، منسجمة. إلا أن محاولة التجديد، أيّاً كان حجمها، وأيّاً كان مستوى القدرة الذاتية على تحقيقها، قد شكّلت نقلة نوعية لا يمكن تجاهلها. وقد شملت حركة التجديد هذه، المقترنة بأشكال معينة من المراجعة النقدية، كل التيارات، بما في ذلك التيار الديني. ولكن التيار الديني ظل، بشكل عام، اسلامياً، وظل أصولياً، إلى حد بعيد. ولم تنخرط إلا قليلاً جداً، في هذه الحركة فئات من الأديان الأخرى. إذ لم تأت إلى بلداننا آثار حركة لاهوت التحرير التي انتشرت في أمريكا اللاتينية. ونعتقد أن مثل هذه الحركة ستجد، في مستقبل قريب، تبلوراً لها، وقد يكون لبنان أول من سيشهد ولادة مثل هذه الحركة.

وفي تقديري، فإن الأزمة، أزمة المجتمع، وأزمة التطور، وأزمة البديل، هي أعمق بكثير من كل محاولة التجديد من نوع ما شهدنا حتى الآن. فالتجديد لا يزال سطحياً، لأنه لا يزال ينطلق من القناعة بأن الفكر صحيح والخطأ هو في التجربة. وهذا ما يكرره الجميع دون استثناء بمن فيهم الماركسيون. ويكرره بشكل خاص أصحاب التيار الديني. ثم إن المراجعة النقدية ذاتها ظلت، هي أيضاً، سطحية، خجولة. ومصدر هذا النقص في المراجعة النقدية هو خوف الجميع من الجميع، ومحاولة الجميع تحميل سواهم المسؤولية الأساسية عن الخلل. وفي هذا الوضع يكمن السبب في استمرار تفاقم الأزمة، رغم الاعلان عن الرغبة في التجديد، والبحث عن البدائل، والتحرر من الأزمة.

خامساً: ولكن الأحداث العاصفة التي هزّت العالم تبقى مصدراً أساسياً لكل تعمّق وتجذّر في أزمة الفكر، وأزمة الواقع، محلياً وعالمياً. وهي تقدم، في الوقت ذاته، الأمل في الانتقال إلى مرحلة نوعية جديدة في البحث الحقيقي عن البدائل وعن الحل للأزمة.

وفي اعتقادي، فإن المهمة التي ستتصدّر كل المهمات إنما تكمن، اليوم، في قدرة الماركسيين، بالدرجة الأولى، على الخروج من أزمتهم. ولا أعني بالماركسيين الأحزاب الشيوعية، وحدها، رغم خصوصية دورها. بل أعني كذلك جميع الذين سبق لهم أن اعتمدوا المنهج الماركسي أداة في أبحاثهم وفي تحليلاتهم، وفي محاولاتهم خلق حركة تغيير حقيقية. وإذ أقول ذلك فإنني أقصد إلى اطلاق الدعوة لجعل هذه المهمة تهزّ الأحزاب الشيوعية وتدفعها إلى تجديد ذاتها، وتتجاوز، في الوقت ذاته، إلى الحركات الثورية التي تتأثر بهذا القدر أو ذاك بالأفكار الماركسية.

إلا أن للماركسيين المعلنين، وللأحزاب الشيوعية، دوراً أساسياً في هذه العملية. فهم مدعوون إلى مراجعة نقدية، غير انفعالية، وغير عصبوية. وبمقدار ما تكون هذه الحركة حقيقية وموضوعية بمقدار ما تسهم في الاقتراب من التجديد الحقيقي.

ولست أرمي، هنا، إلى التبرؤ من الماركسية، أو تحميلها المسؤولية عن كل ما جرى ويجري. فذلك مغاير للواقع، ومناقض لمنهجي الفكري. ولكنني، بالمقابل، لا أرى أن التمسك بالماركسية، بشكل عصبوي وأصولي، هو صحيح. المطلوب، بنظري، هو التعامل مع الماركسية بشكل مختلف عن السابق، والتخلي عن الموقف السلفي الأصولي في الارتباط بها. بكلام آخر أدعو إلى الاهتمام بها وبكل النظريات التي جاءت بعدها، وحتى تلك التي ناقضتها في فترة الولادة، انطلاقاً من موقف علمي وسياسي وواقعي، في آن. وأهم من كل ذلك اعادة قراءة التاريخ، تاريخ الفكر، وتاريخ التجارب، وتاريخ تطور العلوم، وتاريخ التطور بوجه عام الذي شهدته البشرية خلال هذا القرن. إذ لا بد من اعادة تقييم ما قدمته التجربة الاشتراكية وتقييم انجازاتها الضخمة وأخطائها، وتحديد عناصر الخلل البنيوي فيها، في ضوء هذا الانهيار الذي أصاب المركز والنموذج الأساسي. ولا بد من اعادة تقييم تطور الرأسمالية. ولا بد بشكل خاص، من اعادة الاعتبار إلى البحث العلمي في واقع بلداننا، في ضوء هذه القراءة الجديدة لأحداث العصر، قديمها وحديثها، وبالاستناد إلى تجديد الفكر، وتجديد وتطوير المفاهيم.

وفي يقيني أن التحرر من العصبوية والفئوية، في الفكر وفي الممارسة، وفي شكل التنظيم، وفي البرامج، وحتى في الصراع الاجتماعي، واعتماد الديمقراطية أساساً في النضال وفي العلاقات وفي التنظيم، سيفتح آفاقاً رحبة لعلاقات من نوع جديد بين كل التيارات الباحثة عن مخرج من أزمتها. وسيهيىء الطريق باتجاه الحل الديمقراطي لهذه الأزمة، بشقّيها، أزمة المجتمع، وأزمة تطوره، من جهة، وأزمة البديل الثوري، من جهة ثانية □

صدر حديثاً

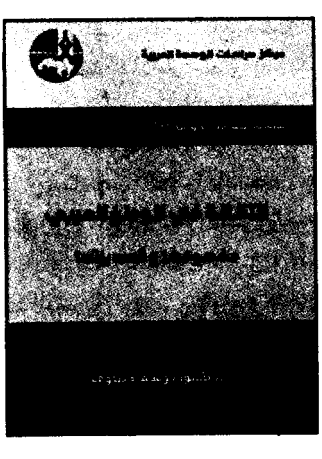

التقانة في الوطن العربي
مفهومها وتحدياتها

سلسلة الثقافة القومية (٢١)

د. يوسف حلباوي